# الفساد وتأثيره على النمو الاقتصادي
# (دراسة تطبيقيـة فـي دولـة ليبيا)

د/ حلمي أحمد مصطفى القماطي.
أستاذ مشارك بكلية الاقتصاد، جامعة بنغازي

## 1- المستخلص:

يعتبر الفساد من الظواهر المنتشرة في العالم وبالأخص في الدول النامية والتي تعاني من الكثير من المشاكل الاقتصادية والاضطرابات السياسية. تم تناول موضوع البحث لدراسة الأثار المترتبة على الفساد على النمو الاقتصادي من خلال استخدام مؤشرات الفساد وقياس مدي تأثيرها على المحددات الاقتصادية والتي تعبر عن النمو الاقتصادي للدول؛ فقد تناول البحث تحليل مجموعة من بيانات السلاسل الزمنية في الفترة ما بين 2009 وحتي 2021 ميلادياً وذلك من خلال دراسات المؤشرات الاقتصادية مثل إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، نصيب الفرد من الناتج المحلي، الاستثمار الأجنبي المباشر، إجمالي الإنفاق الوطني، ومعدل البطالة، وكذلك دراسة إلى أي مدي علاقة الفساد والتي تتمثل في مؤشرات الفساد بالنمو الاقتصادي.

**الكلمات الافتتاحية: الفساد، مؤشرات الفساد، المحددات الاقتصادية، بيانات السلاسل الزمنية**

## ***Abstract:***

Corruption is considered one of the widespread phenomena in the world, especially in the developing countries that suffer from many economic problems and political disturbance. The research topic was addressed to study the impact of corruption on economic growth through the use of corruption indicators and measuring the extent of their impact on the economic determinants that express the economic growth of countries. The research dealt with the analysis of a set of time series data in the period between 2009 and 2021 through studies Economic indicators such as GDP, GDP Per Capita, Foreign direct investment (FDI), total Government (national) expenditure and unemployment rate. As well as a study to what extent corruption is related to economic growth.

**Keywords:** Corruption, Corruption indicators, Economic determinants, Time serious data.

## 2- المقدمــة:

بلغ عدد سكان ليبيا في العام 2020م حوالي: **(6,931,061)** مليون نسمة، يواجه الاقتصاد الليبي تحديات كبيرة من ضمنها: الاضطرابات المتكررة في قطاع النفط والغاز، وانقسام مؤسسات الدولة، والصراع الجاري.

سجل الاقتصاد الليبي طوال الجزء الأكبر من **2020** أسوأ أداء له في السنوات الأخيرة وخفض إنتاج النفط الخام في ليبيا إلى أقل من سدس مستوياته في **2019**.

الاقتصاد الليبي يعاني بشدة من عدم التنوع، حيث يعتمد على النفط والغاز في تحقيق أكثر من **60%** من الناتج الاقتصادي الكلي، وأكثر من **90%** من إيرادات المالية العامة والصادرات السلعية، ووفقاً لمصرف ليبيا المركزي في طرابلس، بلغت خسارة إيرادات المالية العامة نتيجة الحصار الذي دام 9 أشهر من يناير **2020** نحو **11** مليار دولار أمريكي، وتفاقمت هذه المشكلات بفعل جائحة كورونا (كوفيد-19)، مما تسبب في مزيد من الاضطرابات الاقتصادية، والتفكك الاجتماعي في البلد الذي مزقته الحرب، ويعاني بالفعل من تدهور نظام الرعاية الصحية. وبشكل عام، انخفض إجمالي الناتج المحلي الليبي في 2020 على الرغم من استئناف إنتاج النفط في الربع الأخير[1].

لقد عانت دول ثورات الربيع العربي من ظاهرة الفساد والتي كانت لها أثر سلبي على الاستقرار السياسي والاقتصادي للدول؛ فالفساد بنوعيه الإداري والمالي يتواجد في العالم في جميع الأنظمة السياسية. ونتيجة الانقسامات السياسية الليبية والانفلات الأمني للبلاد أدي إلى تفاقم مشكلة الفساد وظهر ذلك في استخدام بعض أصحاب السلطة نفوذهم في تحقيق مصالح شخصية ومخالفة القوانين والتشريعات وظهر ذلك في الفساد الإداري عن طريق المحسوبية والوساطة بالإضافة إلى الفساد من خلال العقود الغير حقيقية والمخالفات المالية وصرف موارد الدولة في غير مكانها الصحيح.

ونتيجة غياب الشفافية والحوكمة في الجهاز الإداري للدولة أدي إلى انتشار الفساد بشكل ملحوظ مما ترتب على أثار سلبية واقتصادية واجتماعية جسيمة، تحتاج إلى تحالف القوى السياسية والمجتمع المدني والشعب للتصدي لها وذلك للحفاظ على موارد الدولة من الإهدار والسير في اتجاه عجلة النمو الاقتصادي ونحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتي يتوجه العالم نحوها بنهاية عام **2030** ميلادياً.

(1) تقرير البنك الدولي 2021م.

إن دراسة الفساد وعلاقته بالنمو الاقتصادي تمنح لنا الفرصة للتعرف على مدي تأثير الفساد على تنمية الدولة وتحقيق التقدم في إشباع حاجات المواطنين والقضاء على الفقر وتحسين التعليم وتوفير فرص عمل للشباب.

ولأن التنمية الشاملة تحتاج إلى كثير من الجهود للتخلص من المعوقات، فإن الفساد الإداري والمالي قد يتسبب في تثبيط خطط الإصلاح الاقتصادي لذا من الواجب تطبيق الحوكمة ومبدأ الشفافية للتقليل من الأثار السلبية الناجمة عن هذه الظاهرة.

## 3- مشكلة البحث:

إن الإشكالية التي تناقشها البحث هي ما مدي تأثير الفساد على النمو الاقتصادي ونظراً لوجود كثيراً من الدراسات تتناول الموضوع بشكل نظري وغياب الجانب الكمي لذلك تظهر العلاقة بين المتغيرين غير واضحة؛ الفساد قد يؤثر على الإنفاق الحكومي ومعدلات التضخم وبالتبعية يؤثر على النمو الاقتصادي، كذلك الاضطرابات السياسية بيئة خصبة للفساد وبيئة طاردة للاستثمار الأجنبي ونظراً لتزايد مشكلة الفساد والتحديات التي تواجه اقتصاديات الدول، مما تعرقل النمو الاقتصادي. وقد لوحظ عدم وجود دراسات تطبيقية كافية تتناول ذلك الموضوع بصورة وافية.

## 4- أسئلة البحث:

هل هناك علاقة بين الفساد والنمو الاقتصادي؟ وما تأثيره؟

- ✍ كيف ينتقل التأثير (المباشر والغير مباشر) من معدلات الفساد إلى النمو الاقتصادي؟
- ✍ كيف يمكن لواضعي السياسات التغلب على الفساد (الحوكمة) لتقليل التأثير السلبي على النمو الاقتصادي؟

## 5- أهداف البحث:

يهدف البحث على دراسة الفساد في دولة ليبيا ومدي تأثيره على النمو الاقتصادي، ويفترض البحث وجود علاقة سلبية تظهر في المؤشرات الاقتصادية، ونظراً لعدم وجود دراسات كافيه عن التأثير الكمي لذا سيتناول البحث دراسة ذلك.

## 6- فرضية البحث:

**الفرضية الأساسية:**

يفترض البحث أن هناك علاقة غير مباشرة وسلبية بين الفساد والنمو الاقتصادي.

**الفرضية الفرعية:**

يفترض البحث أن العلاقة بين الفساد والمؤشرات الاقتصادية متمثلة في الاستثمار الأجنبي المباشر، إجمالي الإنفاق الوطني، نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، إجمالي الناتج المحلي علاقة مباشرة عكسية بينما العلاقة بين مؤشرات الفساد والبطالة علاقة مباشرة طردية.

## 7- منهجية البحث:

استعانت الدراسة بالمنهج الكمي ودراسة العلاقة بين مؤشرات المتغير المستقل (مؤشرات إدراك الفساد ومؤشر التحكم في الفساد) ومحددات المتغير التابع (مؤشرات ومحددات النمو الاقتصادي) من خلال جمع بيانات صادرة عن البنك الدولي ومنظمة الشفافية الدولية واستخدام بيانات السلاسل الزمنية الفترة الزمنية بين **2009** إلى **2021** باستخدام:

- تم تحديد مؤشرين لقياس الفساد كمتغير مستقل وهما مؤشر مدركات الفساد (وفقاً لمنظمة الشفافية الدولية).
- ومؤشر التحكم في الفساد (مؤشر البنك الدولي) CPI &CCI[2]
- وتحديد أربعة محددات اقتصادية وهي التضخم، البطالة، معدل الاستثمار الأجنبي المباشر، الإنفاق الحكومي بالإضافة إلى معدل النمو السنوي.

## 8- الدراسات السابقة:

ظهرت دراسات عديدة تتناول تأثير الفساد على النمو الاقتصادي وكيفية التخطيط للحوكمة والتغلب على آثار الفساد الاقتصادية والاجتماعية على مستوى الأفراد والدولة. ففي دراسة (الفتلي، 2009) كانت الدراسة على ثلاث بلدان وتبين من التحليل أن هناك نسب متباينة من الفساد المالي والإداري في الدول النامية ز أن حجم الفساد يتناسب طردياً مع التكاليف الاقتصادية التي تتحملها الدولة كما أنه له تأثيرات سلبية على البنية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

وقد وضحا (العبيدي، وخلف، 2009) في بحثهما أن هناك علاقة غير مباشرة بين الفساد والنمو الاقتصادي من خلال قنوات اقتصادية مثل الاستثمار المباشر الأجنبي والناتج المحلي الإجمالي؛ بينما (عبدالقادر، 2018) قام بدراسة تحليلية لوضع الفساد في البلدان العربية وقد وجد علاقة سلبية بين انتشار الفساد والنمو الاقتصادي.

(2) مؤشر مدركات الفساد هو مؤشر سنوي يُنْشَرُ من قبل منظمة الشفافية الدولية منذ عام 1995، ويصنف المؤشر الدول حسب مستوياتها المتصورة من الفساد في القطاع العام، على النحو الذي تحدده تقييمات الخبراء واستطلاعات الرأي؛ مؤشر التحكم (مكافحة) الفساد هو: مؤشر يصدره البنك الدولي ويعتمد على 6 مؤشرات فرعية، وهي: مكافحة الفساد، فعالية الحكومة، الاستقرار السياسي، وجود التشريعات، سيادة القانون، المشاركة والمسائلة.

أما في دراسة (عبدو، 2019) تناول في بحثه الفساد وأسبابه وأثاره وكيفية التغلب عليه حيث ناقش البحث مدي أهمية مؤشرات الفساد في الحكم على الدول رغم قصور المؤشر لعدم الوضع في الاعتبار الظروف السياسية والحروب لبعض الدول.

وقد تناول (مرغم، ومنصور، 2023) الموضوع من خلال دراسة المحددات الاقتصادية والغير اقتصادية للفساد، وجاءت نتائج البحث أن الانفاق الحكومي يؤثر على النمو الاقتصادي بالسلب، والتضخم المرتفع يزيد من معدل النمو ظاهرياً وليس حقيقياً كما أن التخطيط للحد الفساد له دور ايجابي في تقليل الفساد وأثاره السلبية على الاقتصاد.

## الدراسات السابقة (الجدول 1)

| الناشر/ السنة | العنوان | المنهجية | الاستنتاج الرئيسي |
|---|---|---|---|
| **الفتلي (2009)** | الفساد الإداري والمالي وأثاره الاقتصادية والاجتماعية في بلدان مختارة | تمت الدراسة على عينة حجمها ثلاث بلدان (العراق، نيجيريا، سنغافورة) نوع البيانات طولية مجمعة (لوحة بيانات) | وجود الفساد المالي والإداري بنسب متباينة في الدول النامية.<br>هناك علاقة طردية بين حجم الفساد والتكاليف الاقتصادية للدول.<br>هناك تأثيرات سلبية على البنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية نتيجة انتشار الفساد. |
| **العبيدي، وخلف (2009)** | دور التحليل الاقتصادي الكمي في الكشف عن الأثار غير الظاهرة للعلاقات بين المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية | استخدام أساليب البحث الوصفية والكمية، تحليل الأثر الغير مباشر للفساد على النمو الاقتصادي متمثلاً | علاقة الفساد والنمو الاقتصادي علاقة غير مباشرة حيث يمر التأثير من خلال عدة قنوات غير مباشرة مثل قناة الاستثمار الأجنبي |

| الناشر/ السنة | العنوان | المنهجية | الاستنتاج الرئيسي |
|---|---|---|---|
| | | في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. | |
| **سعدون، (2017)** | أثر الفساد على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1995-2015 | اتبع المنهج الوصفي التحليلي وبناء نموذج اقتصادي بين المتغيرات | هناك علاقة عكسية ومعنوية إحصائياً بين الفساد والنمو الاقتصادي |
| **الشربجي، المايل، (2018)** | واقع الفساد المالي والإداري في ليبيا، الأثار وسبل مكافحته. | اتبع الباحثان المنهجان الوصفي والتاريخي من خلال الكتب والمراجع والدراسات السابقة. | وجود فساد مالي واداري أثر وبشكل كبير على النواحي الاقتصادية على مستوى الدولة والأفراد. |
| **عبدالقادر(2018)** | تأثير الفساد على النمو الاقتصادي في البلدان العربية | دراسة تحليلية لوضع الفساد في البلدان العربية باستخدام مؤشر مكافحة الفساد ومجموعه من المؤشرات الاقتصادية لعينة حجمها 14 بلد عربي مستخدماً اختبار Hausman test | العلاقة عكسية بين انتشار الفساد والنمو الاقتصادي لمختلف البلدان |
| **عبدو(2019)** | الفساد، أسبابه، وأثاره، والوقاية منه (دراسة عن الحالة الليبية ومؤشراتها) | تم دراسة مجموعة من مؤشرات الفساد في الفترة بين 2010 إلى | مدي أهمية مؤشرات الفساد في الحكم على الدول رغم قصور المؤشر لعدم الوضع |

| الناشر/ السنة | العنوان | المنهجية | الاستنتاج الرئيسي |
|---|---|---|---|
| | | 2018 | في الاعتبار الظروف السياسية والحروب لبعض الدول. |
| **العبيدي، الإسكوا (2020/2019)** | دراسة تمهيدية عن الحوكمة والمؤسسات في ليبيا: الواقع والتحديات والأفاق. | استخدام أداة تحليل المضمون لتحليل تقارير المنظمات والهيئات ما بعد 2011 | نتيجة الانقسامات السياسية والحروب خاصة ما بعد 2014 أدي إلى ازدياد العنف وعدم الاستقرار، وتزايد النزوح والتهجير، وانهيار الاقتصاد. |
| **جوادي (2020)** | المحددات الاقتصادية وغير الاقتصادية للفساد في الدول المغاربية | دراسة قياسية للفترة بين 2007 إلى 2017، استعانت الدراسة بالمنهج الكمي واستعمال برنامج التحليل الإحصائي (Eviews.10) وطريقة وسط المجموعة لدراسة العلاقة بين المتغيرات | هناك تفاعل سلبي بين الحرية الاقتصادية والفساد وكلما زادت الحرية الاقتصادية أدي إلى ارتفاع معدلات الفساد. الفساد ظاهرة شمولية تتفاعل مع متغيرات مختلفة اقتصادية واجتماعية وسياسية. |
| **تالوتي، (2021)** | الإطار المفاهيمي لظاهرة الفساد | تناول الموضوع نظرياً من خلال الكتب والمراجع والدراسات السابقة. | الفساد له أثار سلبية على الاقتصاد. |
| **الكبار (2022)** | أثار الفساد المالي والإداري ومدي تأثيره على النمو | استخدم الأسلوب الوصفي اعتمادا على | ضعف مؤسسات الدولة وغياب الحوكمة يؤدي إلى |

| الناشر/ السنة | العنوان | المنهجية | الاستنتاج الرئيسي |
|---|---|---|---|
| | الاقتصادي (ليبيا–أنموذجاً) | البيانات والمعلومات الرسمية والأبحاث السابقة والمراجع العلمية | إهدار موارد الدولة وانتشار الفساد والبطالة وعدم المساواة بين المواطنين. |
| **مرغم، منصور (2023)** | دور التخطيط في الحد من الفساد المالي وعلاقته بتحقيق النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على دولة ليبيا. | قياس أثر الفساد على مجموعه من المتغيرات الاقتصادية وغير الاقتصادية في الفترة من 2000الي 2021 | الانفاق الحكومي يؤثر على النمو الاقتصادي بالسلب. التضخم المرتفع يزيد من معدل النمو ظاهرياً وليس حقيقياً. التخطيط للحد الفساد له دور ايجابي في تقليل الفساد وأثاره السلبية على الاقتصاد. |

## 9- مفهوم الفساد وأسبابه ومؤشرات القياس:

أولاً: مفهوم الفساد:

أ- مفهوم الفساد من المنظور القانوني:

الفساد له تعريفات عديدة ومختلفة، تختلف باختلاف المنظور والطابع والفلسفة التي يتم تناول مفهوم الفساد من خلاله فيعرفه البعض من خلال المنظور القانوني أنه لا وجود لفعل معاقب عليه بذاته تحت تسمية الفساد ولكن يتم استخدام المصطلح للتعبير عن مجموعة من الأفعال التي يعاقب عليها القانون مثل الرشوة واستغلال النفوذ واختلاس الأموال العامة وغيرها من الأفعال التي تنص عليها قوانين العقوبات كما يعتبر الفساد هو الخروج عن القانون والأنظمة التي تضعها الدولة واستغلال غيابهما لتحقيق مصالح شخصية لفرد أو مجموعة من الأفراد وضد مصالح العامة. (تالوتي، 2021)

ب- مفهوم الفساد من المنظور الاقتصادي:

يري البعض أن الفساد هو سلوك من صاحب الخدمة يؤدي إلى حدوث اضرار في الاقتصاد من خلال سوء استخدام وتوزيع الموارد وذلك لغرض تحقيق مصالح شخصية مما يؤدي إلى إهدار موارد الدولة مما يعرقل النمو الاقتصادي[3].

ت- مفهوم الفساد من المنظور الإداري:

عرف البنك الدولي الفساد أنه إساءة استخدام المنصب لتحقيق مكاسب خاصة أو ابتزاز الأخرين وليس بالضرورة أن الفساد هو استيلاء على الأموال العامة أو الحصول على رشوة بغرض تسهيل إجراءات من خلال الوظيفة العامة ولكن أيضاً الوساطة وتعيين أفراد ذات صلة شخصية بالموظف العمومي[4].

ثانياً: أسباب الفساد:

ونتيجة لتعدد تعريفات الفساد من المنظور الاقتصادي والقانوني والإداري فالفساد له أسباب متعددة أهمها:

أ- الأسباب سياسية:

- **المراحل الانتقالية السياسية:**

(3) تالوتي 2021: الإطار المفاهيمي لظاهرة الفساد، مرجع سبق ذكره، ص228-229.

مما لاشك فيه وجود اضطرابات سياسية وتغير الحكم المفاجئ يؤدي غلي اضطرابات في كل مفاصل الدولة ويسمح بتفشي الفساد في المجتمع. وقد يستخدم بعض أصحاب السلطة السياسية والتنفيذية سلطاتهم لتحقيق مصالح شخصية. (عبدو، 2019)

نتيجة لانهيار الحكم في أغسطس 2011 بعد اندلاع ثورة فبراير فقد تشكل المجلس الوطني الانتقالي لحكم البلاد.

وقد تشكلت السلطة التنفيذية الليبية الجديدة التي نتجت عن ملتقي الحوار السياسي في جنيف في 5 فبراير الجاري (2021) في سياق اختراق سياسي مفاجئ يختلف كلياً عن السياقات التقليدية لتشكل الحكومات السابقة عبر أربع دورات انتقالية متتالية، كانت تستند إلى معادلة توازنات القوى الداخلية وتوافقات القوى الخارجية، وبالتالي يمكن القول إن الدلالة الرئيسية لفوز السلطة الجديدة عبر آلية ملتقي الحوار السياسي هي التصويت الاحتجاجي بهدف كسر المعادلات النمطية السائدة في المشهد الليبي على مدار عقد كامل، الأمر الذي يوفر فرصة استثنائية لتغيير هذا المشهد، وهو ما سيتوقف على أداء السلطة خلال المرحلة الانتقالية الجديدة وقدرتها على وقف دوران عجلة المراحل الانتقالية المتعاقبة، والعبور إلى مرحلة الاستقرار السياسي الدائم (مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2021)

- ضعف إرادة السياسية لمواجهة الفساد.
- ضعف أجهزة الرقابة في الدولة.
- ضعف الشفافية.
- غياب دور المنظمات والمجتمع المدني.

ب- الأسباب الاقتصادية:

- التحول والانتقال الاقتصادي:

تظهر تلك الظاهرة في الدول النامية حيث تتحول بعض الدول على سبيل المثال من دوله زراعية إلى دولة صناعية[5].

وعملية التحول الاقتصادي تحتاج إلى مزيد من المخصصات المالية والاقتصادية لدعم خطة

(5) م. محمد جمعة عبدو، الفساد، أسبابه، وأثاره، والوقاية منه (دراسة عن الحالة الليبية ومؤشراتها).

التحول مع وجود بيئة خصبة للفساد وعدم وجود رقابة يحدث إهدار للموارد الاقتصادية:

- تفشي الفقر وتدني مستويات الدخل.
- اعتماد الأفراد على المرتبات والأجور الضعيفة التي تقدمها الدولة في القطاع الحكومي.
- خلل الإنفاق الحكومي لميزانية الدولة.
- القيود على التجارة الخارجية.
- عدم وجود رقابة على السلع.
- صعوبة توفير عملات أجنبية وتزايد التضخم.

ت- الأسباب الاجتماعية:

- اختلال الأخلاق العامة والقيم.
- غياب العدالة الاجتماعية.
- ضعف الوعي بالفساد.
- الجهل وغياب التعليم.

ثالثاً: المؤشرات القياسية للفساد:

- **مؤشر مدركات(إدراك) الفساد Corruption Perception index**

يعرف بأنه مؤشر انطباعي لرصد الانطباعات والاحساس العام لدي المواطنين ورجال الأعمال حيث أنه يتم حساب المؤشر بعد استخدام تقارير وعينات مسحية مختلفة والتي تصدره منظمة الشفافية الدولية ويشير رقم المؤشر إلى معدل إدراك الفساد على مقياس من صفر إلى مائة؛ حيث إن القيمة صفر تعني الأكثر فساداً بينما القيمة مائة تعني الأكثر شفافية. (منظمة الشفافية الدولية)[6].

وقد وقعت دولية ليبيا في الترتيب العالمي 168 وكان مؤشر إدراك الفساد يتراوح بين 14–25 في الفترة بين 2009 إلى 2021؛ حيث سجلت ليبيا أقل قيمة للمؤشر في عام 2011 وكان (0) بينما أعلي مؤشر سجلته في عام 2009 كان 25.

(6) منظمة الشفافية الدولية هي منظمة الشفافية الدولية هي حركة عالمية تعمل في أكثر من 100 دولة لإنهاء ظلم الفساد؛ للمزيد عن المنظمة: https://www.transparency.org/en/about.

وكما هو موضح بالبيانات أن ما قبل عام 2011 سجل المنظمة أعلي قيم لها أما في عام 2011 ونتيجة للاضطرابات السياسية وثورات الربيع العربي فقد سجل المؤشر صفر مما يدل على تفشي الفساد والانفلات الأمني.

**جدول (2)[7]**

**مؤشر مدركات (إدراك) الفساد في الفترة من 2009–2021**

| | العام | CPI (100)<br>من مؤشر مدركات الفساد(100-0) |
|---|---|---|
| 1 | 2009 | 25 |
| 2 | 2010 | 22 |
| 3 | 2011 | 0 |
| 4 | 2012 | 21 |
| 5 | 2013 | 15 |
| 6 | 2014 | 18 |
| 7 | 2015 | 16 |
| 8 | 2016 | 14 |
| 9 | 2017 | 17 |
| 10 | 2018 | 17 |
| 11 | 2019 | 18 |
| 12 | 2020 | 17 |
| 13 | 2021 | 17 |

**شكل بياني (1)[8]**

(7) مصدر البيانات منظمة الشفافية الدولية

(8) مصدر الرسم البياني: تم إنشاءه عن طريق الباحث من خلال جدول البيانات السابق.

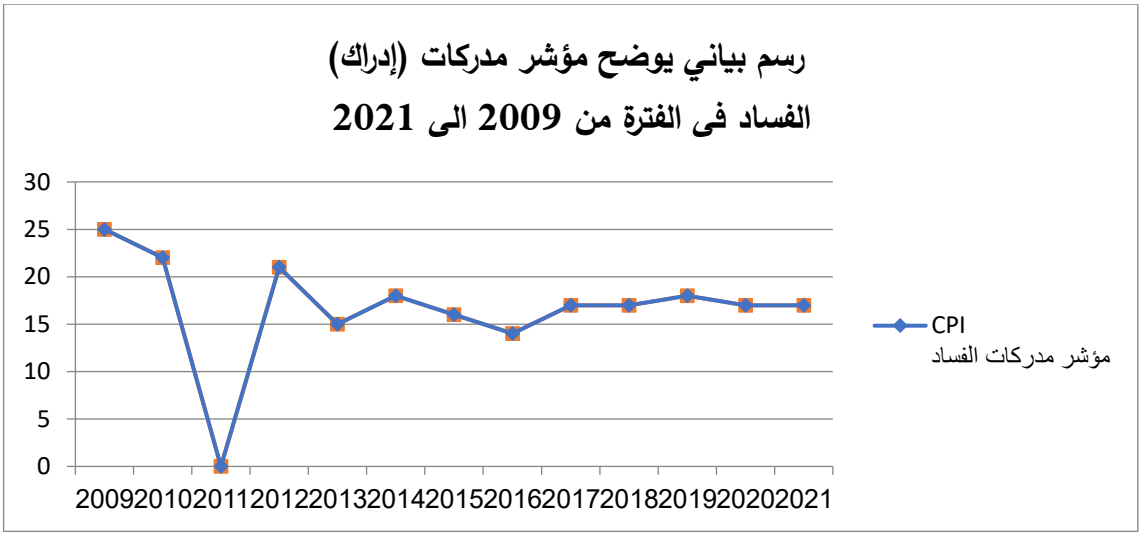


- **مؤشر مكافحة الفساد Control of Corruption[9]**

مؤشر أنشأه البنك الدولي [10] كواحد من مؤشرات الحوكمة العالمية المركبة لرصد الفساد، ويعتمد على 6 مؤشرات فرعية، وهي مكافحة الفساد، وفعالية الحكومة، والاستقرار السياسي، ووجود التشريعات، وسيادة القانون، والمشاركة والمساءلة.

مؤشر مكافحة الفساد بالمرتبة المئوية ويشير الترتيب المئوي إلى ترتيب الدولة بين جميع البلدان التي يغطيها المؤشر الإجمالي، حيث يقابل (0) أدني مرتبة، و100 لأعلي مرتبة.

مؤشر مكافحة الفساد التقديري ويشير التقدير درجة الدولة على المؤشر الإجمالي، بوحدات التوزيع الطبيعي القياسي، أي تتراوح من −5.2 إلى 5.2 تقريبًا وكلما ارتفع المؤشر أدي إلى انخفاض الفساد وقد سجلت دولة ليبيا بناءً على تقارير البنك الدولي في الفترة بين 2009 (−2.1) إلى 2021 (−6.1) مما يشير إلى عدم وجود حوكمة على الفساد حيث أنها قد انخفض المؤشر بقيمه (4.0).

(9) كوفمان ودانيال وآرت كراي وماسيمو ماستروزي "2010" (مؤشرات الحوكمة العالمية: المنهجية والقضايا التحليلية، ورقة عمل أبحاث سياسات البنك الدولي رقم 5430)؛ www.govindicators.org

(10) البنك الدولي يبلغ عدد البلدان الأعضاء 189 ولهم أكثر من 130 موقع في مختلف العالم وتعمل من أجل تقديم حلول مستدامة لتقليص الفقر وبناء الرخاء المشترك في البلدان النامية.

## جدول (3)[11]

### مؤشر التحكم (مكافحة) الفساد في ليبيا في الفترة من (2009 – 2021)

| | العام | مكافحة (التحكم في) الفساد المرتبة المئوية | مكافحة الفساد (تقديري) CC 2.5 - +2.5 Estimate |
|---|---|---|---|
| 1 | 2009 | 8.6 | -1.2 |
| 2 | 2010 | 5.7 | -1.3 |
| 3 | 2011 | 7.6 | -1.2 |
| 4 | 2012 | 3.3 | -1.3 |
| 5 | 2013 | 1.4 | -1.4 |
| 6 | 2014 | 2.9 | -1.5 |
| 7 | 2015 | 1 | -1.6 |
| 8 | 2016 | 2.9 | -1.6 |
| 9 | 2017 | 3.3 | -1.5 |
| 10 | 2018 | 3.3 | -1.5 |
| 11 | 2019 | 2.4 | -1.6 |
| 12 | 2020 | 2.9 | -1.6 |
| 13 | 2021 | 3.8 | -1.6 |

## شكل بياني (2)[12]

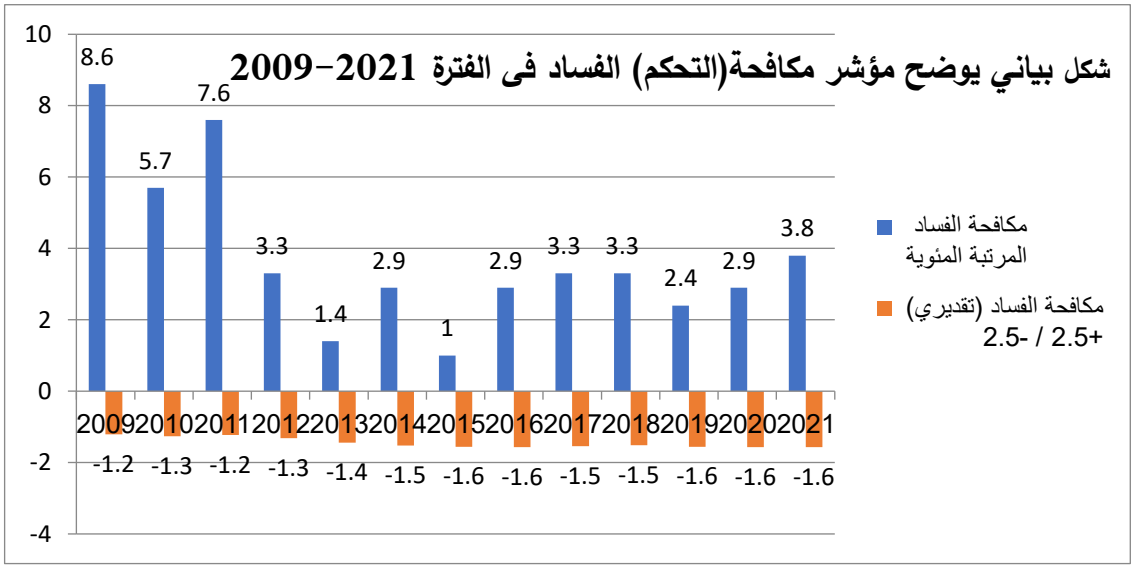


(11) مصدر البيانات موقع البنك الدولي:
https://databank.worldbank.org/source/worldwide-governance-indicators

(12) مصدر الرسم البياني: تم إنشاءه عن طريق الباحث من خلال جدول البيانات السابق.

## 10- مفهوم النمو الاقتصادي، وعناصره والمؤشرات الاقتصادية:

### أولاً: مفهوم النمو الاقتصادي:

يعرف النمو الاقتصادي أنه الزيادة في إنتاجية الدولة على المدي الطويل ويظهر النمو الاقتصادي في زيادة الناتج الوطني الحقيقي بين فترتين، كما يظهر أيضاً في ارتفاع معدل نمو الدخل الفردي. والنمو في الناتج القومي لا يعني بالضرورة حدوث نمو اقتصادي. فانمو في الناتج الوطني قد يقابله نمو في تعداد السكان ونتيجة لذلك قد لا يحدث تقدم الاقتصادي[13].

ويعرف أيضاً بأنه ارتفاع طويل الأجل في إمكانيات عرض بضائع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد للسكان ولذا فإن النمو الاقتصادي يتميز بعدة سمات:

- استدامة النمو.
- استخدام تقنيات وإمكانيات متقدمة لتحقيق النمو واستدامته.
- وجود نظام مؤسسي لتحقيق النمو الاقتصادي.

### ثانياً: عناصر النمو الاقتصادي:

أكد آدم سميث على أن النمو الاقتصادي يرتكز على عنصرين هما تقسيم العمل وتراكم رأس المال ولقد أجمع الاقتصاديين على أن "سميث" قام باستخدام تقسيم العمل بمعنيين مختلفين، المعني الأول مقصود به تخصيص قوة العمل المصاحب لعملية التقدم الاقتصادي التي تؤدي إلى تحسين كبير في القوة الانتاجية للعمل، والزيادة في المهارة والقدرة على الابتكار، أما المعني الثاني فيعني تقسيم قوة العمل بين الذين يعملون في أعمال انتاجية وأولئك الذين يعملون في أعمال خدمية وليست إنتاجية، وتطور تحليل سميث فيما بعد ليعتمد على هذه التفرقة اعتمادا كبيرا في تحليله للتراكم الرأسمالي والنمو الاقتصادي، حيث أنه يري أن العمال العاملين في النواحي المنتجة فقط هم الذين يساهمون في زيادة الانتاج، وقد أكد ذلك من خلال تعريفه للعمل المنتج بدقة ووضعه لشرطين أساسيين له، يتمثل الأول في أن يؤدي العمل إلى إنتاج سلع مادية، في حين يتمثل الثاني في أن يؤدي العمل إلى خلق فائض ويمكن أن يساهم في الاستثمارات المستقبلية[14].

ولذا فإن الإنفاق الحكومي على العمل الغير منتج للسلع المادية لا يؤدي إلى مزيد من النمو

(13) جلال خشيب، النمو الاقتصادي، ص ص5 – 6.

(14) مدحت القريشي، تطور الفكر الاقتصادي، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص.131

الاقتصادي على عكس الإنفاق على الصناعات المنتجة وذلك بناءً على نظرية آدم سميث.

ثالثاً: مؤشرات (محددات النمو الاقتصادي):

أ- معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي:

يعرف أنه إجمالي قيمة السلع والخدماتُ المنتجة والمسوقة داخل حدود دولة ما خلال فترة زمنية معينة[15].

يشير هذا المؤشر الوضع الاقتصادي للدولة من خلال توفير فرص عمل وزيادة الإنتاجية وبالتالي زيادة دخل الفرد والذي ينعكس على استهلاكهم ومدخراتهم واستثماراتهم مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج مرة أخرى فالعلاقة بين النمو الاقتصادي والاستثمار والإنفاق والاستهلاك علاقة طردية ومتداخلة[16].

الناتج المحلي الإجمالي (GDP) = إجمالي الإنفاق الاستهلاكي (للأسر والحكومة والمؤسسات الغير ربحية) + إجمالي الاستثمار المحلي + صافي الصادرات (إجمالي الصادرات – إجمالي الواردات)[17].

وتظهر من المعادلة السابقة عناصر النمو الاقتصادي كالتالي:

**1- إجمالي الإنفاق الاستهلاكي: وينقسم هذا البند إلى جزأين:**

- الاستهلاك الخاص بالأسر والشركات (Consumption Expenditure)

  إجمالي إنفاق الأسر والشركات لشراء السلع والخدمات.

- إجمالي الاستهلاك(الإنفاق) الحكومي (Government expenditure)

  إجمالي إنفاق الحكومة لشراء سلع وخدمات للاستهلاك.

**2- إجمالي الاستثمار المحلي: وينقسم إلى جزأين:**

- **الاستثمار العام:** وهو استثمار مؤسسات حكومية (قطاع الأعمال) والإنفاق على إنشاء وتطوير

(15) IMF, (2020). "Gross Domestic Product: An Economy's All", available at: https://www.imf.org/en/Publications/fandd/issues/Series/Back-to-Basics/gross-domestic-product-GDP.

(16)"الناتج المحلى الإجمالي 2021، ص7، نرمين مجدي، "مفاهيم اقتصادية أساسية:

(17) IMF, "What are the components of the Gross Domestic Product (GDP) data series in International Financial Statistics (IFS)?"

البنية التحتية.

- **الاستثمار الخاص:** وهو استثمار القطاع الخاص ويشمل الاستثمار الأجنبي المباشر.

**3- صافي الصادرات:**

الفرق بين إجمالي الصادرات من السلع والخدمات وإجمالي الواردات من السلع والخدمات.

نستنتج من ذلك معادلة النمو الاقتصادي وهي كالتالي:

$$Y(GDP) = EXP + I + x$$

$$Exp = C + G$$

$$I = ip + ig$$

$$x = X - M$$

**سجلت دولة ليبيا أعلي معدل نمو في 2012 بمقدار 8.68 % بينما سجلت أقل معدلات نمو في 2011 بمقدار -3.50 %**

**جدول (4)[18]**

**معدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي**

| | العام | معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي |
|---|---|---|
| 1 | 2009 | -4.4 |
| 2 | 2010 | 5 |
| 3 | 2011 | -50.3 |
| 4 | 2012 | 68.8 |
| 5 | 2013 | -18 |
| 6 | 2014 | -23 |
| 7 | 2015 | -0.8 |
| 8 | 2016 | -1.5 |
| 9 | 2017 | 32.5 |
| 10 | 2018 | 7.9 |
| 11 | 2019 | 11.2 |
| 12 | 2020 | 29.8 |
| 13 | 2021 | 31.4 |

**شكل بياني (3)[19]**

(18) مصدر البيانات موقع البنك الدولي:
https://databank.worldbank.org/source/worldwide-governance-indicators

**معدل النمو السنوي في ليبيا في الفترة من (2009 – 2021)**

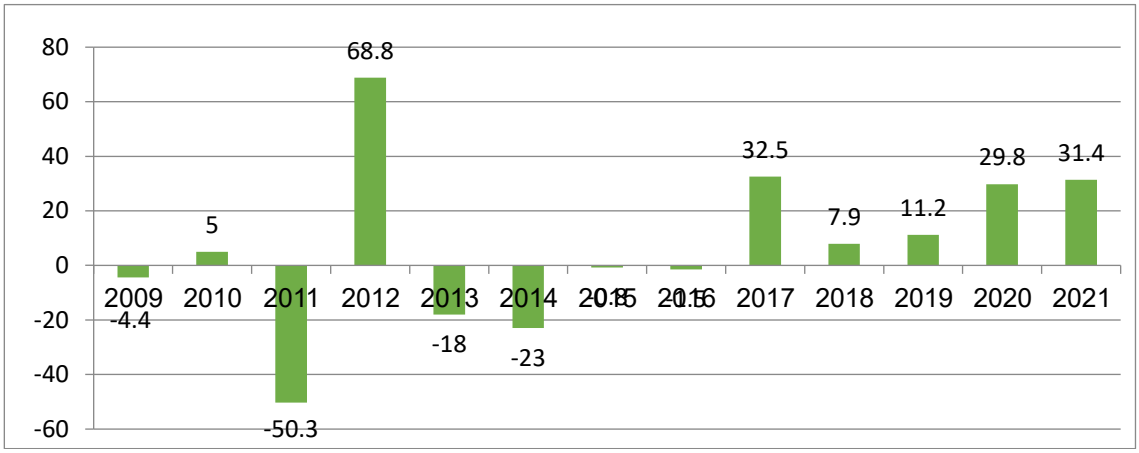


**ب- نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي:**

يشير إلى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ويعتبر مؤشر لتحديد مستويات المعيشة والرفاهية في المجتمعات. ارتفاع نصيب الفرد يعني قدرة المواطن على شراء السلع والخدمات وكذلك الادخار والاستثمار.

وسجلت دولة ليبيا أعلي نصيب في الفرد في الفترة محل الدراسة في عام 2012 وكانت يبلغ نصيب الفرد حين ذاك 4.15765 دولار أمريكي بين بلغ نصيب الفرد أقل قيمة في عام 2021 حيث بلغ نصيب الفرد 5909 دولار أمريكي.

**جدول (5)[20]**

**نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)[21]**

| | العام | نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي) |
|---|---|---|
| 1 | 2009 | 9560.8 |
| 2 | 2010 | 11611.4 |
| 3 | 2011 | 7784.1 |
| 4 | 2012 | 15765.4 |
| 5 | 2013 | 12589.5 |

(19) مصدر البيانات موقع البنك الدولي، تم عمل الشكل البياني بواسطة البحث:
https://data.albankaldawli.org/indicator/ny.gdp.mktp.kd.zg?end=2022&locations=LY&start=2009
(20) https://data.albankaldawli.org/indicator/ny.gdp.mktp.kd.zg?end=2022&locations=ly&start=2009
(21) المصدر البنك الدولي https://data.albankaldawli.org/indicator/ny.gdp.pcap.cd?locations=ly

| | العام | نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي) |
|---|---|---|
| 6 | 2014 | 9408.8 |
| 7 | 2015 | 7867.5 |
| 8 | 2016 | 7945 |
| 9 | 2017 | 10529.1 |
| 10 | 2018 | 11838.3 |
| 11 | 2019 | 10542.4 |
| 12 | 2020 | 7034.7 |
| 13 | 2021 | 5909 |

**شكل بياني (4)**

**نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)**

**في الفترة (2009-2021)**[22]

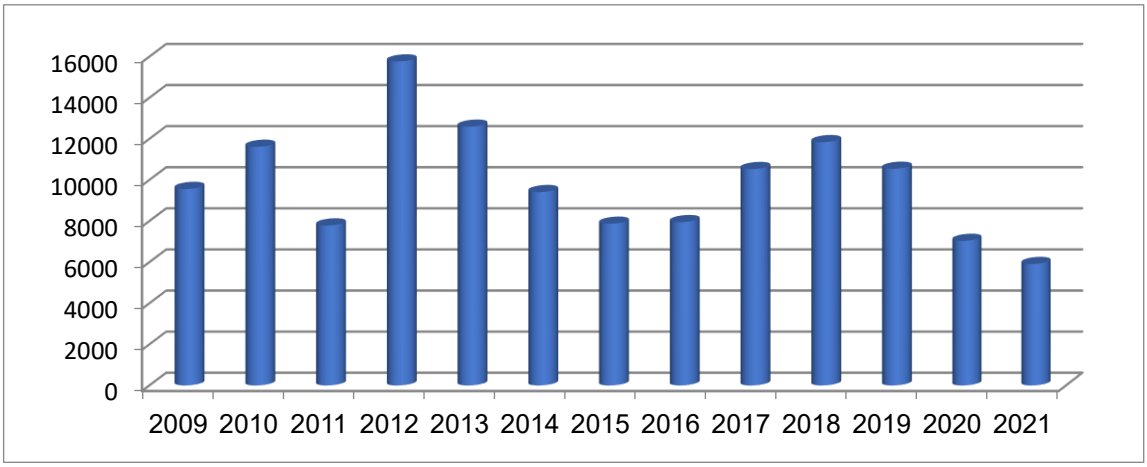


**ت- إجمالي الإنفاق الوطني:**

هو إجمالي الإنفاق الدّاخلي على البحث والتطوير الذي يتم إجراؤه على الأراضي الوطنيّة خلال فترة معين[23].

هو ما تنفقه الدولة لإنشاء وتطوير البنية التحتية وما يصرف لدعم المناخ للاستثمار وكل ما

(22) المصدر البنك الدولي https://data.albankaldawli.org/indicator/ny.gdp.pcap.cd?locations=ly

(23) الإسكوا - ترجمة للتعريف الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
https://www.unescwa.org/ar/sd-glossary/

تدفعه الحكومة للقيام بتقديم أعمال وخدمات مجانية للشعب.

**جدول(6)[24]**

**إجمالي الإنفاق الوطني بالدولار (الأسعار الجارية للدولار الأمريكي) بالمليار[25]**

| | العام | إجمالي الإنفاق الوطني بالدولار (الأسعار الجارية للدولار الأمريكي) بالمليار |
|---|---|---|
| 1 | 2009 | 49.34 |
| 2 | 2010 | 49.4 |
| 3 | 2011 | 41.77 |
| 4 | 2012 | 59.68 |
| 5 | 2013 | 65.22 |
| 6 | 2014 | 64.2 |
| 7 | 2015 | 54.78 |
| 8 | 2016 | 55.88 |
| 9 | 2017 | 62.56 |
| 10 | 2018 | 64.84 |
| 11 | 2019 | 64.09 |
| 12 | 2020 | *0 |
| 13 | 2021 | *86 |

**ث- الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)*:** هو استثمار مباشر تقوم به إحدى الشركات في بلد أخرى تختلف عن منشأ البلد الأصلية للشركة، سواء الاستحواذ أو الدمج على شركات في البلد المستهدفة أو عن طريق إنشاء شركات تابعة أو متعددة الجنسيات.

يعتبر الاستثمار الأجنبي مصدر هام لتدفق رؤوس الأموال وزيادة الاحتياطيات من العملات الأجنبية والتي تلعب دور هام في دفع عجلة الاقتصاد وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي[26].

يتضح من جدول (7) أن الاستثمارات الأجنبية ضئيلة جداً فقد سجلت ليبيا تدفقات مباشرة من الاستثمار الأجنبي المباشر في الأعوام التالية 2009، 2010، 2012، و2013 (37.1، 78.1، 43.1، 702.0) بيليون دولار أمريكي بينما لم تسجل أي استثمارات في عام 2011 وأعوام ما بعد 2013 حتى

(24) https://data.albankaldawli.org/indicator/ny.gdp.mktp.kd.zg?end=2022&locations=ly&start=2009

(25) المصدر البنك الدولي https://data.albankaldawli.org/indicator/ny.gdp.pcap.cd?locations=ly

*لم يستدل على إجمالي الإنفاق الوطني في عام 2020

*مصدر 2021

https://ar.knoema.com/atlas

* FDI: Foreign direct investment.

(26) إسماعيل، و حسن، و زايدي، 2022، "الاستثمار الأجنبي المباشر" العدد(41)،دار النشر صندوق النقد العربي

الفترة محل الدراسة.

نتيجة للانقسامات السياسية والانفلات الأمني والفساد أصبحت ليبيا لا تمتلك بيئة جاذبة للاستثمار وقد وضح ذلك في البيانات المتاحة في الفترة ما بين 2009 إلى 2021.

**جدول (7)**

**الاستثمار الأجنبي المباشر (التدفقات المباشرة بالدولار الأمريكي)[27]**

| | العام | الاستثمار الأجنبى المباشر (التدفقات المباشرة) بالدولار الأمريكي (in billions) |
|---|---|---|
| 1 | 2009 | 1.37 |
| 2 | 2010 | 1.78 |
| 3 | 2011 | 0 |
| 4 | 2012 | 1.43 |
| 5 | 2013 | 0.702 |
| 6 | 2014 | 0 |
| 7 | 2015 | 0 |
| 8 | 2016 | 0 |
| 9 | 2017 | 0 |
| 10 | 2018 | 0 |
| 11 | 2019 | 0 |
| 12 | 2020 | 0 |
| 13 | 2021 | 0 |

**ج- البطالة:**

تشير البطالة إلى نسبة أفراد القوى العاملة الذين ليس لديهم عمل ولكنهم متاحين للعمل ويبحثون عن الوظائف ويختلف تعريف القوى العاملة والبطالة تبعاً للبلد[28].

تعرف البطالة بأنها الفرق بين حجم العمل المستخدم وحجم العمل المعروض خلال فترة زمنية محددة وذلك عند مستويات الأجور السائدة (عبد القادر وآخرون، 2009).

الأثار الاقتصادية للبطالة[29]:

- تزايد الفقر وانعدام الاستقرار الاقتصادي:

(27) المصدر البنك الدولي: https://data.albankaldawli.org/indicator/

(28) International Labor Organization. "ILO Modelled Estimates and Projections database (ILOEST)" ILOSTAT. Accessed September 05, 2023

(29) المصري (1995-2020): علاقة البطالة بالنمو الاقتصادي بالتطبيق على الاقتصاد.

للبطالة آثار سلبية على الاقتصاد وكلما زادت البطالة زاد الفقر والجوع وانتشار الجريمة والسرقة والفساد.

- انخفاض مستوى دخل الفرد:

زيادة معدلات البطالة تؤدي إلى انخفاض مستوى الدخل للفرد ويظهر ذلك بوضوح في الدولة النامية وذلك لأن نتيجة انخفاض الدخول تنخفض مستويات الاستثمار لأن معظم الدخل يتم استهلاكه لسد الاحتياجات الأساسية فيقل الادخار وبالتالي يقل الاستثمار وبالتابعية ينخفض تراكم رأس المال ومن ثم انخفاض في إجمالي الناتج المحلي[30].

**جدول (8)[31]**

**معدل البطالة % من القوى العاملة في دولة ليبيا الفترة من 2009 –2021**

| | العام | معدل البطالة% |
|---|---|---|
| 1 | 2009 | 19.4 |
| 2 | 2010 | 19.3 |
| 3 | 2011 | 19.4 |
| 4 | 2012 | 19 |
| 5 | 2013 | 17.4 |
| 6 | 2014 | 19.6 |
| 7 | 2015 | 19.5 |
| 8 | 2016 | 19.5 |
| 9 | 2017 | 19.3 |
| 10 | 2018 | 19.4 |
| 11 | 2019 | 19.6 |
| 12 | 2020 | 20.3 |
| 13 | 2021 | 20.6 |

(30) المصري (1995-2020): علاقة البطالة بالنمو الاقتصادي بالتطبيق على الاقتصاد.

(31) مصدر الجدول البنك الدولي https://data.albankaldawli.org/indicator/sl.uem.totl.zs?locations=ly

شكل بياني (5)[32]

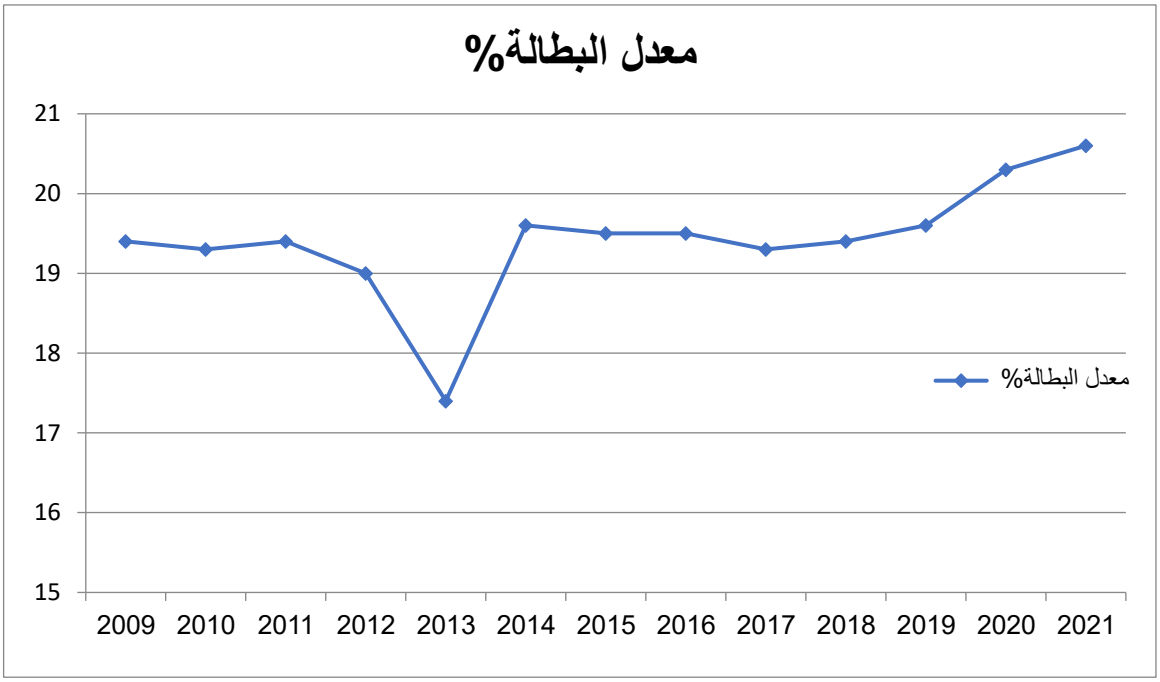


11- العلاقة بين الفساد والمؤشرات الاقتصادية:

- **العلاقة بين الفساد وإجمالي الناتج المحلي/ نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي.**

للفساد تأثير مباشر على شرعية حقوق الإنسان، حيث أنه يحرم المجتمعات من موارد مهمة يمكن استخدامها لتلبية الاحتياجات الأساسية، مثل الصحة العامة أو التعليم أو البنية التحتية أو الأمن. وقد أشارت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى أن تكلفة الفساد بأساليبها المختلفة تشكل أكثر من 5٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. (تقرير الأمم المتحدة، يوليو 2017)[33].

"الفساد النظامي أمر خلافي فهو يضعف ثقة المواطنين في الحكومة ويقلص النمو الممكن، والرشوة وحدها تكلف أكثر من 5.1 تريليون دولار أمريكي سنويا، أي قرابة 2% من إجمالي الناتج المحلي العالمي، ثم هناك تحدي غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وهو خطر يهدد كل اقتصاد ومن أهم أولويات الصندوق. وفي هذا المجال، قدمنا المساعدة الفنية إلى 120 بلداً. ويشير تحليلنا إلى أن الانتقال من مستويات فساد متصورة مرتفعة إلى أخرى منخفضة يمكن أن يرفع كفاءة الاستثمار العام

(32) تم إنشاء الرسم البياني بواسطة الباحث.
(33) المصدر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
https://www.unodc.org/dohadeclaration/ar/news/2018/04/corruption--human-rights--and-judicial-independence.html

بنسبة 50% ويرفع نصيب الفرد من الدخل الحقيقي بنحو نقطة مئوية .". (لاغارد، 2017)[34]

- **العلاقة بين الفساد والإنفاق الحكومي:**

"يعمل الفساد على تشويه هيكل الإنفاق الحكومي، فقد يلجئ المسؤولون الحكوميون الفاسدون إلى توجيه الموارد والإنفاق الحكومي نحو نشاطات غير منتجة وبكلفة اقتصادية أعلي وأولوية أقل، ولكنها تسهل عليهم الحصول على مكاسب أكبر، بدلاً من توجيهاً نحو النشاطات الإنتاجية المفيدة، وعليه يؤثر الفساد على الكفاءة الاقتصادية التي تضمن الاستخدام الأمثل والكفؤ للموارد الاقتصادية، عن طريق تبديد وإهدار تلك الموارد من خلال سوء استخدامها وتشغيلها. بالنسبة لأثر الفساد على الدول النامية، فمعظم الدراسات تشير إلى أن تأثيره على اقتصاديات الدول النامية أكبر منه على الدول المتقدمة، نظراً لتمتع الدول المتقدمة بمنظومة تشريعية ومؤسسية تعزز الجانب الوقائي من الفساد وتقلل من فرص وقوعه. كما أن الفساد يبدو أكثر عمقاً في الدول النامية لأنه يزيد من نسب الفقر والبطالة المرتفعة أصلاً في تلك الدول. بالنظر إلى اًخر مسوحات لمنظمة الشفافية الدولية المتعلقة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، سنجد أن هناك شخصاً من بين 3 أشخاص قد دفع رشوة (أي ما يقارب 140 مليون مواطن عربي."(التل، هيئة النزاهة ومكافحة الفساد)[35].

- **العلاقة بين الفساد والاستثمار الأجنبي المباشر:**

يمثل الفساد عامل رئيسي طارد للاستثمار، الفساد يتسبب في انخفاض رأس المال وهو من أهم المحددات الرئيسية في عملية الإنتاج. إن إحدى مصادر رأس المال هي التدفقات الاستثمارية ولأن الرشاوي (على سبيل المثال كإحدى أنواع الفساد) تمثل تكلفة إضافية على المستثمر تؤدي إلى تقليل العائد من الاستثمار، ولذلك فإن المستثمر يري أن الفساد نوع من أنواع الضرائب الإضافية والتي تزيد من مخاطر الاستثمار، ونتيجة لذلك فإن الفساد يعمل على تقليل حجم الاستثمار[36].

- **العلاقة بين الفساد ومعدل البطالة:**

مما لاشك فيه أن الفساد يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة وذلك ما وضحته دراسة (فهد وأخرون، 2021) وجود علاقة توازنية طردية غير خطية طويلة الأجل بين الفساد والبطالة، زيادة مؤشر

(34) 2017 صندوق النقد الدولي "نحو تعافٍ أكثر استقراراً يقسم ثماره الجميع"
https://www.imf.org/ar/News/Articles/2017/10/13/sp101317-md-am-plenary
(35) https://jiacc.gov.jo/Ar/NewsDetails/ كيف_يعرقل_الفساد_عجلة_الاقتصاد؟
(36) تم ذكر المصدر في الفقرة السابقة.

مدركات الفساد بنسبة 1% سيؤدي إلى انخفاض البطالة بنسبة 39.0 % في حين إن انخفاض مؤشر مدركات الفساد 1 % سيؤدي إلى زيادة البطالة بنسبة 42.0%.

12- الجانب التطبيقي للدراسة واختبار الفرضيات:

1- **جمع البيانات:** تم جمع بيانات السلاسل الزمنية من الفترة (2009-2021) لكل من المتغير المستقل (مؤشر الفساد) والمتغيرات المستقلة (المؤشرات الاقتصادية).

تم الحصول على مؤشر مدركات الفساد من منظمة الشفافية الدولية وفيما يخص مؤشر التحكم في الفساد والمؤشرات الاقتصادية تم الحصول عليها جميعاً من الموقع الرسمي للبنك الدولي خلال الفترة الزمنية (2009-2021).

**جدول(9)**

**بيانات السلاسل الزمنية**

| العام | إجمالي الناتج المحلي بالدولار تريليون | نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بالدولار | إجمالي الإنفاق الوطني بالدولار) مليار | الاستثمار الأجنبي المباشر بالدولار(بيليون) | معدل البطالة% | مؤشر مدركات الفساد | مؤشر التحكم في الفساد تقديري |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2009 | 60.81 | 9560.8 | 49.34 | 1.37 | 19.4 | 25 | -1.2 |
| 2010 | 75.38 | 11611.4 | 49.4 | 1.78 | 19.3 | 22 | -1.3 |
| 2011 | 48.17 | 7784.1 | 41.77 | 0 | 19.4 | 0 | -1.2 |
| 2012 | 92.54 | 15765.4 | 59.68 | 1.43 | 19 | 21 | -1.3 |
| 2013 | 75.35 | 12589.5 | 65.22 | 0.702 | 17.4 | 15 | -1.4 |
| 2014 | 57.37 | 9408.8 | 64.2 | 0 | 19.6 | 18 | -1.5 |
| 2015 | 48.72 | 7867.5 | 54.78 | 0 | 19.5 | 16 | -1.6 |
| 2016 | 49.91 | 7945 | 55.88 | 0 | 19.5 | 14 | -1.6 |
| 2017 | 67.16 | 10529.1 | 62.56 | 0 | 19.3 | 17 | -1.5 |
| 2018 | 76.69 | 11838.3 | 64.84 | 0 | 19.4 | 17 | -1.5 |
| 2019 | 69.25 | 10542.4 | 64.09 | 0 | 19.6 | 18 | -1.6 |
| 2020 | 46.81 | 7034.7 | 0 | 0 | 20.3 | 17 | -1.6 |
| 2021 | 39.8 | 5909 | 86 | 0 | 20.6 | 17 | -1.6 |

**جدول (10)**

**الرموز الخاصة بالمتغيرات**

| المتغير | الرمز |
|---|---|
| إجمالي الناتج المحلي بالدولار تريليون | GDP |
| نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بالدولار | GDP/C |
| إجمالي الإنفاق الوطني بالدولار) مليار | G |
| الاستثمار الأجنبي المباشر بالدولار(بيليون) | FDI |
| معدل البطالة% | U |
| مؤشر مدركات الفساد | CPI |
| مؤشر التحكم في الفساد تقديري | CC |

أولاً: قياس مدي الارتباط بين المتغيرات باستخدام برنامج الإكسل:

بواسطة استخدام الإكسيل تم قياس معامل الارتباط لكل متغير مع المتغير المقابل:

- معامل الارتباط يتراوح المدى بين −1 إلى +1، تشير القيمة −1 إلى ارتباط سلبي ويمثل +1 ارتباط إيجابياً تاماً بينما يشير 0 إلى عدم وجود ارتباط.
- الاتجاه: تشير العلامة إلى اتجاه العلاقة، المعامل الإيجابي يعني أن المتغيرين يتحركان في نفس الاتجاه بينما يشير التعامل السلبي إلى أن المتغيرات تتحرك عكس الاتجاه.
- القيم: تعكس القيمة قوة العلاقة كلما اقتربت القيمة إلى 1 (سالب أو موجب) كان الارتباط قوي بينما يشير صفر إلى عدم وجود ارتباط وكلما اقتربت القيمة من 0 كان الارتباط ضعيف.
- وحدات القياس: معامل الارتباط لا يتأثر بوحدات القياس المستخدمة للمتغيرات ولذلك فإنه يسمح بإجراء المقارنات بين المتغيرات ذات الوحدات المختلفة.

**مُخرجات برنامج الإكسيل لقياس معامل الارتباط**

| GDP | GDP/C | U | FDI | G | CPI | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | 1 | CPI |
| | | | | 1 | 0.120573 | G |
| | | | 1 | -0.03123 | 0.547301 | FDI |
| | | 1 | -0.36835 | -0.17809 | 0.037373 | U |
| | 1 | -0.66208 | 0.600327 | 0.209883 | 0.361769 | GDP/C |
| 1 | 0.988448 | -0.6098 | 0.5985 | 0.203007 | 0.408693 | GDP |

**جدول (12)**

**تحليل المخرجات معامل الارتباط بين مؤشر مدركات الفساد والمؤشرات الاقتصادية**

| المتغيرات | معامل الارتباط | الإشارة | التفسير الإحصائي |
|---|---|---|---|
| CPI & G | 0.12 | موجبة | العلاقة ضعيفة طردية بين مؤشر مدركات الفساد وإجمالي الإنفاق الحكومي |
| CPI & FDI | 0.55 | موجبة | العلاقة معتدلة طردية بين مدركات الفساد والاستثمار الأجنبي المباشر |
| CPI & U | 0.037 | موجبة | العلاقة بين مؤشر مدركات الفساد والبطالة ضعيفة جدا تكاد تكون منعدمة |
| CPI & GDP | 0.36 | موجبة | العلاقة معتدلة طردية بين مؤشر مدركات الفساد وإجمالي الناتج المحلي |
| CPI & GDP/C | 0.41 | موجبة | العلاقة معتدلة طردية بين مؤشر مدركات الفساد ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي |

نستنتج من الجداول السابقة (جدول 11& 12) أن هناك علاقة طردية معتدلة إيجابية بين مؤشر مدركات الفساد وكلاً من الاستثمار الأجنبي المباشر وإجمالي الناتج المحلي وبالتبعية نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

بينما يظهر وجود علاقة ضعيفة بين مؤشر مدركات الفساد والإنفاق الحكومي ولايوجد علاقة بين مؤشر مدركات الفساد والبطالة.

وكما ذكرنا سابقاً بأن معدل مدركات الفساد يعكس مدي استيعاب مؤسسات الدولة والتحكم في الفساد والحد منه وبالتالي كلما زاد الإدراك والتحكم كلما ارتفع النمو الاقتصادي، بينما كلما انخفض المؤشر كلما تراجع النمو الاقتصادي.

القصور الناتج عن استخدام معامل الارتباط:

- الارتباط لا يعني السببية، أي أن ليس بالضرورة إن التغييرات في متغير واحد تسبب تغييرات في الأخر.
- حساسية الاختبار، وذلك يفسر أن علاقة مؤشر مدركات الفساد والبطالة تظهر وكأنها علاقة

ضعيفة جداً تكاد تكون منعدمة وقد يتم تفسير العلاقة بشكل أفضل بأساليب تحليلية أكثر ملاءمة.

- لا نستطيع استنتاج السببية بين المتغيرات عن طريق معامل الارتباط فقط وقد تتأثر النتيجة بحجم العينة، والقيم المتطرفة.

ثانياً: باستخدام الانحدار المتعدد:

لدراسة تأثير الفساد على النمو الاقتصادي تم استخدام الانحدار المتعدد وبذلك تكون المعادلة الاقتصادية كالآتي:

$$f(GDP) = f(CPI, U, G, FDI)$$

$$GDP = \alpha + \beta_1 CPI + \beta_2 U + \beta_3 G + \beta_4 FDI$$

**جدول (13)**

**مخرجات برنامج الإكسيل للانحدار المتعدد Multiple Regression**

| *Regression Statistics* | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| Multiple R | 0.772544 | | | | | | | |
| R Square | 0.596824 | | | | | | | |
| Adjusted R | 0.395236 | | | | | | | |
| Standard E | 11.97381 | | | | | | | |
| Observatic | 13 | | | | | | | |
| | | | | | | | | |
| ANOVA | | | | | | | | |
| | *df* | *SS* | *MS* | *F* | *ignificance F* | | | |
| Regressio | 4 | 1697.876 | 424.4689 | 2.960612 | 0.089502 | | | |
| Residual | 8 | 1146.976 | 143.372 | | | | | |
| Total | 12 | 2844.852 | | | | | | |
| | | | | | | | | |
| | *Coefficients* | *tandard Err* | *t Stat* | *P-value* | *Lower 95%* | *Upper 95%* | *ower 95.0%* | *Upper 95.0%* |
| Intercept | 248.9014 | 107.375 | 2.318058 | 0.049068 | 1.294241 | 496.5086 | 1.294241 | 496.5086 |
| CPI | 0.71505 | 0.766711 | 0.93262 | 0.378304 | -1.05299 | 2.483089 | -1.05299 | 2.483089 |
| U | -10.5617 | 5.50257 | -1.91941 | 0.091198 | -23.2507 | 2.127245 | -23.2507 | 2.127245 |
| G | 0.069088 | 0.184599 | 0.374257 | 0.717938 | -0.3566 | 0.494775 | -0.3566 | 0.494775 |
| FDI | 6.097103 | 7.125817 | 0.855636 | 0.417088 | -10.3351 | 22.52927 | -10.3351 | 22.52927 |

**جدول (14)**

**تحليل النتائج الخاصة بالانحدار المتعدد**

**المتغير التابع GDP dependent Variable**

| Independent variable المتغير المستقل | Coefficient | Standard error | t stat | P-value |
|---|---|---|---|---|
| CPI | 0.72 | 0.766 | 0.93 | 0.38 |
| U | -10.56 | 5.5 | -1.9 | 0.09 |
| G | 0.069088 | 0.18 | 0.37 | 0.72 |
| FDI | 6.097 | 7.13 | 0.86 | 0.42 |

**أوضحت النتائج:**

$$GDP = 248.9 + 0.72\ CPI - 10.56\ U + 0.069\ G + 6.0697\ FDI$$

ويتضح من المعادلة أن هناك علاقة طردية بين مؤشر مدركات الفساد والنمو الاقتصادي، أي كلما ارتفع مؤشر مدركات الفساد بقيمه 1 ارتفع إجمالي الناتج المحلي بقيمة 72.0 ورغم أن معدل الزيادة ليس مرتفع إلا أن وجود متغيرات اقتصادية وسيطة تتأثر بالفساد وتؤثر على النمو الاقتصادي مثل الاستثمار الأجنبي المباشر على سبيل المثال يجعل تأثير الفساد على النمو الاقتصادي تأثير قوي ولكنه غير مباشر. وهذا يعني أيضاً ان مؤشر الفساد إذا ارتفع بقيمة 1 سينخفض إجمالي الناتج المحلي بقيمه 72.0

ويتضح أيضاً من النتائج أ ن ارتفاع معدل البطالة بقيمه 1 % تؤدي لخفض أجمالي الناتج المحلي بقيمه 56.10 وهو انخفاض كبير وتفسير ذلك في تلك الفترة الزمنية التي تتميز بعدم الاستقرار السياسي والانفلات الأمني والفساد المالي والإداري يدل على أن تأثير الفساد تأثير غير مباشر على النمو الاقتصادي والتأثير عكسي.

<u>التوصيات</u>:

- قد لا يؤثر الفساد بشكل مباشر على النمو الاقتصادي ولكن أظهرت النتائج وجود تأثير للفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر ويتسبب الفساد في خلق بيئة طاردة للمستثمرين.
- ونتيجة لتأثير الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر أدي ذلك إلى انخفاض مخزون رأس المال مما يؤدي إلى تراجع في النمو الاقتصادي ونصيب الفرد من الناتج المحلي وارتفاع البطالة.
- تفعيل الحوكمة والاستقرار الأمني له دور كبير في النمو الاقتصادي وازدهاره وتوفير فرص عمل والتشجيع على الاستثمار.

## قائمة المراجــع


1- أ.د.عباس العبيدي وم.م. عبدالله خلف (2009) "دور التحليل الاقتصادي الكمي في الكشف عن الأثار غير الظاهرة للعلاقات بين المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية"، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 5، العدد 13.

2- إسماعيل، وحسن، وزايدي (2022) "الاستثمار الأجنبي المباشر" العدد (41)، دار النشر صندوق النقد العربي.

3- أمال العبيدي(2020) "دراسة تمهيدية عن الحوكمة والمؤسسات في ليبيا: الواقع والتحديات والأفاق "الأمم المتحدة (الأسكوا).

4- د. عبدالسلام كبار(2022)، "أثار الفساد المالي والإداري ومدي تأثيره على النمو الاقتصادي".

5- د. عبدالسلام المايل، ود.عبدالسلام الشربجي (2018)، "واقع الفساد المالي والإداري في ليبيا، الأثار وسبل مكافحته".

6- د. ليلي مرغم، د. داليا منصور (2023) "دور التخطيط في الحد من الفساد المالي وعلاقته بتحقيق النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على دولة ليبيا" المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الثاني.

7- عبد القادر رجب صبري واخرون (2009) البطالة نظرة واقعية...وحلول عالمية كلية دار علوم وجامعة القاهرة، مصر.

8- عثمان تالوتي (2021) رسالة بعنوان: "الإطار المفاهيمي لظاهرة الفساد"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية العدد 7، الشهر، ص 224-253

9- "الشمري، هاشم، الفتلي، إيثار (2009)"الفساد الاداري والمالي وأثاره الاقتصادية والاجتماعية.

10- جوادي، نور الدين (2020)"المحددات الاقتصادية وغير الاقتصادية للفساد في الدول المغاربية: دراسة قياسية للفترة 2007 إلى 2017"مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 28، العدد 4.

11- قديد عبدالقادر (2018): "تأثير الفساد على النمو الاقتصادي في البلدان العربية"، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد14.

12- كنزة سعدون (2017) رسالة بعنوان: "أثر الفساد على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة

(2015-1995)".

13- م.محمد جمعة عبدو (2019)، "الفساد، أسبابه، وأثاره، والوقاية منه (دراسة عن الحالة الليبية ومؤشراتها)".

14- مدحت القريشي، تطور الفكر الاقتصادي، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص 131

15- الناتج المحلي الإجمالي"(2021)، ص 7: نرمين مجدي، "مفاهيم اقتصادية أساسية

المراجع الإلكترونية:

16- https://acpss.ahram.org.eg/News/17068.aspx
17- https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2021/04/22/libya-is-aspiring-for-recovery-and-healing-but-challenges-abound
18- https://www.albankaldawli.org/ar/topic/governance/overview#3
19- https://ar.tradingeconomics.com/libya/indicators
20- https://ar.tradingeconomics.com/libya/gdp-growth-annual
21- https://data.albankaldawli.org/country/libya
22- https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS?locations=LY
23- https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?locations=ly
24- https://data.worldbank.org/indicator/BX.KLT.DINV.CD.WD?locations=LY
25- www.govindicators.org
26- https://jiacc.gov.jo/Ar/NewsDetails/كيف_يعرقل_الفساد_عجلة_الاقتصاد؟
27- https://www.imf.org/ar/News/Articles/2017/10/13/sp101317-md-am-plenary
28- https://www.transparency.org/ar/news/how-cpi-scores-are-calcula
29- https://www.transparency.org/ar/news/cpi-2021-middle-east-north-africa-systemic-corruption-endangers-democracy-human-rights
30- https://www.transparency.org/en/about
31- https://www.unescwa.org/ar/publications/%D8%AF%D8% 2
32- https://www.unodc.org/dohadeclaration/ar/news/2018/04/corruption--human-rights--and-judicial-independence.html